التشريعات وقياس الأثر

Legislation & Impact Assessment

إسنـــاد ESNAD



- تشريعات أوضح
- تنظيم أكثر كفاءة
- أثر يمكن قياسة

التشريعات الفاعلة تبدأ قبل الصياغة



تساعـد إسنـاد الجهات الحكوميـة والتنظيمية فـي دراسة وتطوير مشروعات الأنظمـة واللوائح والقواعد والقرارات وما في حكمها، بدءًا من تشخيص الوضع الراهـن والتحقق من الحاجـة إلى التدخـل، مرورًا بتقييـم الآثار ودراسـة التجارب المقارنـة واختيـار النمـوذج التنظيمـي الأكثر ملاءمـة، وانتهاءً بصياغة مشروع متكامل ودعم إجراءات التشاور واستطلاع المرئيات

تُقـدَّم هذه الحلول بإشراف فريق قانوني وتنظيمي متخصص، لديه خبرة عملية فـي إعداد وصياغـة ومراجعـة مشروعـات الأنظـمـة واللوائـح ومناقشتهـا ضمـن مساراتها النظاميـة، بما يدعـم جودة التشريع وقابليته للتطبيق، ويراعي الضوابـط الصـادرة بقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (713) وتعديلاته والممارسات المهنية في تطوير التشريعات وقياس آثارها

لماذا إسناد؟

- خبرة عملية في إعداد وصياغة ومراجعة مشروعات الأنظمة واللوائح والقواعد التنظيمية
- فهم متكامل للبيئة التشريعية في المملكة ومسارات دراسة المشروعات ومناقشتها واستكمال متطلباتها
- منهجية تجمع بين التحليل القانوني، وتحليل السياسات، وتقييم الأثر، والفهم المؤسسي والتطبيقي
- التركيز على تشخيص المشكلة واختبار الحاجة إلى التدخل قبل الانتقال إلى إعداد النص التشريعي
- اختيار النموذج الأكثر ملاءمة للبيئة التنظيمية بالمملكة، بدلًا من النقل المباشر للتجارب أو القوالب الدولية
- ربط الأحكام المقترحة بالأهداف والآثار والبيانات والممارسات المقارنة؛ بما يعزز اتساق المشروع وقابليته للتطبيق
- مرونة تقديم الحلول كدراسات مستقلة أو كمشروع تشريعي متكامل يغطي جميع مراحل الإعداد



متى تحتاج إلى
دعم متخصص

عند وجود فكرة جديدة لمشروع نظام أو لائحة أو ما في حكمهما والحاجة إلى بناء تصور متكامل عنها

عند عدم وضوح ما إذا كانت المشكلة تتطلب تشريعًا جديدًا، أو تعديل تشريع قائم، أو حلًا غير تشريعي

عند الحاجة إلى تحديد المشكلة التنظيمية وأسبابها والفئات المستهدفة والنتائج المطلوب تحقيقها

عند الحاجة إلى تقييم الآثار والمنافع والتكاليف والمخاطر المتوقعة قبل اعتماد المشروع

عند الرغبة في دراسة تجارب دولية واختيار النموذج الأكثر ملاءمة للبيئة السعودية

عند وجود تداخل أو تعارض أو فجوات بين التشريعات والاختصاصات القائمة

عند الحاجة إلى تحويل السياسة والمفاهيم التنظيمية إلى أحكام تشريعية واضحة وقابلة للتطبيق والإنفاذ

عند الاستعداد لنشر المشروع واستطلاع مرئيات العموم وأصحاب المصلحة وتحليل الملاحظات الواردة

عند الحاجة إلى مراجعة مستقلة لجودة المشروع ووثائقه المساندة قبل استكمال إجراءات رفعه واعتماده

لمن تناسب هذه الحلول؟

الـوزارات والـهـيـئـات
والجهات الحكومية

الجهات التنظيمية
والرقـــابيـــــة

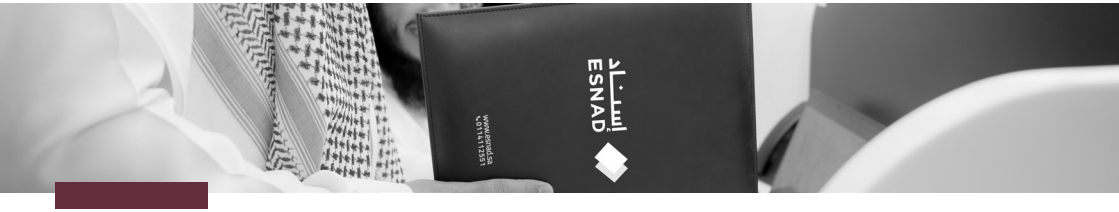
الجهات المخولة بإصدار اللوائح
والقواعد والقرارات التنظيمية

الإدارت القانونية وإدارات السياسات
والتشريعات وقياس الأثر

المجالس والمراكز والبرامج واللجان
المكلفة بتطوير قطاعات أو
أنشطة محددة

الجهات التي تعمل على تأسيس
نشاط جديد أو إعادة تنظيم
قطاع قائم

الجهات المهنية والقطاعية
التي تعد مقترحات أو مرئيات تشريعية وتنظيمية



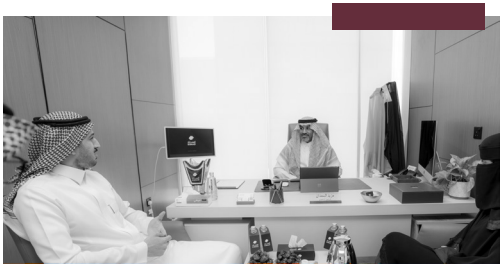
محتويات المنتج

01
دراسة الحاجة التشريعية والبدائل التنظيمية

02
تقييـم آثار المشروع التشريعي أو التنظيمي قبل التطبيق

03
الدراسـات التشريعية والتنظيمية المقارنة

04
إعـداد وصياغـة مشروع تشريعي أو تنظيمي متكامل





01 دراسة الحاجة التشريعية والبدائل

مساعدة الجهات في التحقق من الحاجة إلى تدخل تشريعي أو تنظيمي قبل البدء في إعداد المشروع، من خلال دراسة الوضع الراهن، وتحديد المشكلة وأسبابها والفئات المستهدفة والمتأثرة بها، وصياغة الأهداف المراد تحقيقها، وبناء البدائل المتاحة والمفاضلة بينها، وصولًا إلى الخيار الأكثر ملاءمة، ثم إعداد تصور متكامل يدعم الجهة في اتخاذ التوجه المبدئي واستكمال مراحل إعداد المشروع، وفقًا للضوابط الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (713) وتعديلاته

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- تحديد المشكلة أو التحدي محل الدراسة ونطاقه والأطراف المتأثرة به
- إجراء دراسة تحليلية للوضع الراهن من الجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتطبيقية
- حصر التشريعات والسياسات والاختصاصات القائمة ذات الصلة وتحليل مدى كفايتها
- جمع ومراجعة البيانات والمعلومات المتاحة، وعقد المقابلات وورش العمل اللازمة لفهم المشكلة وأسبابها الجذرية
- تحديد الأهداف التنظيمية والنتائج المستهدفة والفئات التي سيشملها التدخل
- تقييم مدى الحاجة إلى التدخل التشريعي، والآثار المحتملة لاستمرار الوضع الراهن دون تدخل
- بناء البدائل الممكنة، بما يشمل تطوير التطبيق القائم، أو استخدام حلول غير تشريعية، أو تعديل تشريع نافذ، أو إعداد تشريع جديد
- إجراء مفاضلة أولية بين البدائل وفق معايير الفاعلية والتناسب وقابلية التطبيق والإنفاذ والاتساق مع المنظومة التشريعية
- تحديد البديل التنظيمي الأكثر ملاءمة وبيان مبررات التوصية به
- إعداد وثيقة التصور المتكامل وفق متطلبات قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتعديلاته، متضمنةً أهداف المقترح، والفئة المستهدفة، ومدى الحاجة إليه
- إعداد خارطة طريق للمراحل اللاحقة، بما يشمل قياس الأثر التنظيمي وإعداد المشروع وصياغته

مالذي يميز هذا المنتج؟

01 يبدأ بتشخيص المشكلة والتحقق من الحاجة إلى التدخل، دون افتراض أن إصدار تشريع جديد هو الحل المناسب

02 يجمع بين التحليل القانوني وتحليل السياسات والواقع المؤسسي والتطبيقي للقطاع محل الدراسة

03 يميز بين أسباب المشكلة ومظاهرها، بما يساعد على معالجة جذورها وتجنب بناء حلول تشريعية غير فعالة

04 يختبر البدائل التشريعية وغير التشريعية قبل التوصية بالخيار الأكثر ملاءمة

05 يقدم مفاضلة واضحة وقابلة للتتبع تربط بين الأدلة والأهداف والبدائل والتوصية النهائية

06 يتوافق مع متطلبات البيئة التشريعية في المملكة، وبوجه خاص الضوابط الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (713) وتعديلاته

07 ينتج تصورًا عمليًا يمكن الاستناد إليه في أخذ التوجه المبدئي والانتقال إلى قياس الأثر وإعداد المشروع

08 يُقدَّم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في دراسة وإعداد ومراجعة مشروعات الأنظمة واللوائح والتعامل مع مراحلها النظامية.

02 تقييم آثار المشروع التشريعي أو التنظيمي قبل التطبيق

مساعدة الجهات في استشراف الآثار المحتملة للمشروع التشريعي أو التنظيمي قبل اعتماده وتطبيقه، من خلال تقييم منافعه وتكاليفه ومخاطره وآثاره المباشرة وغير المباشرة على الفئات والقطاعات ذات العلاقة، والتحقق من فاعليته وتناسبه وقابليته للتطبيق، وينطلق التقييم من المشكلة والأهداف والبدائل المحددة في دراسة الحاجة التشريعية، وصولًا إلى دعم اختيار البديل الأكثر كفاءة، واقتراح التدابير اللازمة للحد من آثاره السلبية وتعزيز فرص نجاحه

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- تحديد نطاق التقييم والفئات والقطاعات والجهات المتوقع تأثرها بالمشروع
- تحديد خط الأساس الذي ستُقاس الآثار المتوقعة مقارنةً به
- وضع منهجية جمع البيانات والمعلومات والتحقق من جودتها وكفايتها
- تحديد الآثار المحتملة بحسب طبيعة المشروع، بما يشمل الآثار القانونية والتنظيمية والاقتصادية والمالية والوظيفية والاجتماعية والصحية والبيئية والتشغيلية
- تقييم أثر المشروع على المنافسة والاستثمار والابتكار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، متى كان ذلك ذا صلة
- تقدير تكاليف الامتثال والأعباء الإدارية على الأفراد والمنشآت، وتكاليف التنفيذ والرقابة والإنفاذ على الجهات العامة
- تحليل المنافع والتكاليف والآثار المباشرة وغير المباشرة، والمقصودة وغير المقصودة، والقصيرة والطويلة الأجل
- تحديد كيفية توزع المنافع والتكاليف والمخاطر بين الفئات المتأثرة بالمشروع
- تطبيق أدوات التحليل الكمي والنوعي المناسبة، مثل تحليل التكلفة والمنفعة، أو فاعلية التكلفة، أو التحليل متعدد المعايير
- اختبار الافتراضات والمخاطر وحالات عدم اليقين من خلال السيناريوهات وتحليل الحساسية، عند ملاءمته
- مقارنة آثار البدائل وتحديد البديل الأكثر كفاءة وفاعلية وتناسبًا
- اقتراح تدابير الحد من الآثار السلبية، والفترات الانتقالية، ومتطلبات التنفيذ والامتثال
- إعداد مؤشرات الأداء وخطة جمع البيانات اللازمة لتقييم التشريع بعد تطبيقه
- إعداد تقرير تقييم الأثر وملخص تنفيذي يتضمن النتائج والتوصيات ومبرراتها

مالذي يميز هذا المنتج؟

01 ينقل المفاضلة بين البدائل من التقدير النظري إلى قرار مستند إلى الأدلة والبيانات

02 يطبق مستوى من التقييم يتناسب مع أهمية المشروع وحجم آثاره وطبيعة الفئات المتأثرة به

03 يجمع بين التحليل القانوني والاقتصادي والقطاعي والتشغيلي ضمن تقييم متكامل

04 لا يقتصر على المنافع المتوقعة، بل يكشف تكاليف الامتثال والتنفيذ والآثار غير المقصودة

05 يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، بما يسمح بتقييم الآثار التي يصعب التعبير عنها ماليًا

07 يوثق البيانات والافتراضات وحدود التحليل وحالات عدم اليقين، بما يجعل النتائج شفافة وقابلة للمراجعة

08 يربط تقييم الأثر قبل التطبيق بالتنفيذ والتقييم اللاحق من خلال مؤشرات أداء وخطة واضحة لجمع البيانات

09 يراعي متطلبات البيئة التشريعية في المملكة والممارسات المهنية في تقييم الآثار التنظيمية

03 الدراسات التشريعية والتنظيمية المقارنة

مساعدة الجهات على الاستفادة المنهجية من التجارب الدولية، من خلال اختيار مجموعة من الدول وفق معايير ترتبط بموضوع الدراسة واحتياجات الجهة، وتحليل أطرها التشريعية والتنظيمية وآليات تطبيقها ونتائجها العملية، ولا تقتصر الدراسة على رصد النصوص أو نقل الممارسات؛ بل تختبر مدى ملاءمة كل تجربة للبيئة التشريعية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وصولًا إلى النموذج الأكثر ملاءمة (Best Fit)

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ☑ تحديد أهداف الدراسة وأسئلتها ومحاور المقارنة
- ☑ وضع معايير موضوعية لاختيار الدول محل الدراسة، تشمل صلة التجربة بالمشكلة، ونضجها، ومدى تشابه البيئة التنظيمية أو الاقتصادية، وتوافر المصادر الموثوقة
- ☑ اختيار مجموعة متوازنة من الدول تشمل تجارب نظيرة وتجارب متقدمة ونماذج تنظيمية بديلة
- ☑ جمع ودراسة الأنظمة واللوائح والسياسات والقرارات والوثائق والتقارير الرسمية ذات الصلة
- ☑ تحليل النموذج التنظيمي في كل دولة، بما يشمل أهدافه ونطاقه والفئات الخاضعة له والجهات المختصة
- ☑ دراسة الأدوات التنظيمية وآليات الترخيص أو التسجيل أو الرقابة والامتثال والإنفاذ، بحسب طبيعة الموضوع
- ☑ دراسة نتائج التطبيق والتحديات والآثار غير المقصودة، متى توافرت البيانات الموثوقة
- ☑ إعداد مصفوفة مقارنة توضح أوجه الاتفاق والاختلاف ومزايا كل نموذج وتحدياته
- ☑ تحديد عوامل نجاح التجارب المقارنة والمتطلبات المؤسسية والتشغيلية اللازمة لتطبيقها
- ☑ اختبار قابلية نقل كل تجربة ومواءمتها مع المنظومة التشريعية والمؤسسية والاقتصادية في المملكة
- ☑ تصنيف الممارسات إلى ما يمكن تبنيه، وما يتطلب تكييفًا، وما لا يلائم السياق المحلي
- ☑ تقديم التوصيات بشأن النموذج أو العناصر التنظيمية الأكثر ملاءمة ومتطلبات تطبيقها

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

01 اختيار الدول وفق منهجية مرتبطة بموضوع الدراسة، وليس بناءً على قوائم ثابتة أو شهرة التجربة

02 لا يقتصر على المقارنة النصية؛ بل يمتد إلى فلسفة التنظيم وآليات التطبيق والرقابة والإنفاذ

03 يعتمد على المصادر الرسمية والأصلية مع توثيق المراجع التي بُني عليها التحليل

04 يدرس نتائج التجربة الفعلية، ولا يفترض نجاح النموذج لمجرد تبنيه تشريعيًا

05 يوازن بين التجارب المشابهة والنماذج البديلة، بما يوسع الخيارات ويحد من الانحياز إلى نموذج واحد

06 يستهدف الوصول إلى النموذج الأكثر ملاءمة للبيئة السعودية، وليس النقل المباشر (Best Fit) لما يوصف بأنه أفضل ممارسة

07 يختبر قابلية التطبيق في ضوء الاختصاصات المؤسسية والقدرات التنفيذية وتكاليف الامتثال والخصائص المحلية

08 يقدم نتائج قابلة للتتبع من خلال مصفوفة تربط بين التجارب والأدلة والتوصيات

09 ينتج مدخلات عملية يمكن الاستناد إليها في تطوير السياسة وصياغة المشروع التشريعي أو التنظيمي

04 إعداد وصياغة مشروع تشريعي أو تنظيمي متكامل

مرافقة الجهة في تطوير مشروعها التشريعي أو التنظيمي من الفكرة إلى مشروع متكامل قابل لاستكمال إجراءات اعتماده، بالاستناد إلى نتائج دراسة الحاجة والبدائل التنظيمية، وتقييم الأثر، والدراسة المقارنة

ويشمل المنتج بلورة السياسة التشريعية والمفاهيم التنظيمية الأكثر ملاءمة للبيئة السعودية، وبناء هيكل المشروع وصياغة أحكامه ووثائقه المساندة وفق أساليب إعداد وصياغة الأنظمة واللوائح المتبعة في المملكة، ودعم الجهة في إجراءات التشاور واستطلاع مرئيات العموم وأصحاب المصلحة ومعالجة الملاحظات الواردة

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- مراجعة نتائج الدراسات السابقة والتحقق من اكتمالها وكفايتها كأساس لإعداد المشروع
- تحويل نتائج دراسة الحاجة والأثر والمقارنة إلى سياسة تشريعية واضحة وخيارات قابلة للتنفيذ
- تحديد النموذج الأكثر ملاءمة للبيئة السعودية، وبيان مبررات اختياره وتكييفه
- إعداد وثيقة السياسة والمفاهيم التشريعية، متضمنةً أهداف المشروع ومبادئه ونطاقه والفئات الخاضعة له
- بناء الهيكل التشريعي للمشروع وتحديد موضوعاته وأحكامه الرئيسة وعلاقته بالتشريعات القائمة
- إعداد مسودة المشروع، سواء كان نظامًا أو لائحة أو تنظيمًا أو قواعد أو ضوابط أو قرارات تنظيمية
- صياغة التعريفات والاختصاصات والحقوق والالتزامات وآليات التنفيذ والرقابة والامتثال والإنفاذ
- إعداد الأحكام الانتقالية والختامية، وتحديد الأدوات واللوائح اللازمة لتنفيذ المشروع
- التحقق من السند النظامي والاختصاص والتدرج التشريعي وعدم التعارض أو الازدواج مع التشريعات النافذة
- إعداد المذكرة التوضيحية، وشرح الأحكام، وجداول النصوص المطلوب تعديلها أو إلغاؤها، والوثائق المساندة اللازمة
- إعداد مصفوفة تربط بين المشكلة والأهداف والبدائل والمفاهيم التنظيمية والأحكام المقترحة
- عقد ورش العمل والاجتماعات اللازمة لمناقشة السياسة والمفاهيم ومسودات المشروع مع الجهة والأطراف المعنية
- إعداد حزمة التشاور، بما يشمل نبذة المشروع وأهدافه ونصه وأسئلة الاستطلاع وتحديد أصحاب المصلحة المستهدفين
- دعم الجهة والإشراف الفني على إعداد متطلبات النشر عبر منصة «استطلاع» أو القنوات المعتمدة لديها، متى كان ذلك منطبقًا
- تحليل مرئيات العموم والقطاع الخاص والجهات الحكومية وأصحاب المصلحة، وإعداد مصفوفة الاستجابة لها
- اقتراح التعديلات الناتجة عن المشاورات وتحديث المشروع ووثائقه المساندة
- إجراء المراجعة القانونية والتشريعية واللغوية النهائية، وإعداد النسخة الجاهزة للرفع من الجهة المختصة واستكمال مسار الاعتماد

مالذي يميز هذا المنتج؟

01 يصمم إطارًا عمليًا للتحقيقات الداخلية بدل الاكتفاء بنماذج عامة أو إجراءات شكلية

02 يقدَّم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيقات النظامية وضبط المخالفات

03 يستفيد من خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وجمع الأدلة وتوثيق الوقائع

04 يستفيد من خبرات سابقة في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي

05 يجمع بين البعد القانوني والحوكمي والإجرائي في بناء منظومة تحقيق داخلية متكاملة

06 يساعد الجهات على رفع جاهزيتها للتعامل مع المخالفات الداخلية بطريقة عادلة ومنظمة

07 يقلل من مخاطر الاجتهادات الفردية وتباين الإجراءات بين الإدارات

08 قابل للتصميم بحسب حجم الجهة وطبيعة نشاطها ومستوى نضجها المؤسسي

فريق العمل القائم على المنتج



عاصم التميمي

شريك إداري



مرتجى السبع

مدير إدارة الاستشارات والعقود



عائشة الباروت

مدير إدارة المشاريع



فضة العقيلي

أخصائي قانوني

فريق العمل القائم على المنتج



عاصم التميمي
شريك إداري

شريـك إداري في شركة إسناد للمحاماة والاستشارات القانونية، يتمتع بخبرة متقدمة فـي التشريعـات، والحوكمـة، والأسـواق الماليـة، والامتثـال، والسياسـات العامـة، والاستشارات القانونية والإدارية. يحمل درجـة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الأميـر سلطان بدرجة امتياز، ودرجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الملك سعود (CME-1)، بمرتبـة الشـرف الأولى، إلى جانب شهـادة التأهيـل العامـة للأوراق الماليـة جامعًا (CME-2)، وشهـادة الامتثـال ومكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب بيـن الخبرة القانونية والرؤية الإدارية في قيادة المشاريع الإستراتيجية

شغـل عددًا من المناصـب القيـادية في القطاعيـن الحكومـي والخاص، من أبرزها مدير إدارة الاستشارات النظامية في المجـال اللوجستي والبريدي بـوزارة النقـل والخدمـات اللوجستيـة، حيـث أسهـم فـي إعـداد السياسـات العامـة، وتمثيـل المملكـة فـي المفاوضـات والمحافـل الدولية، ورئاسة عدد من الوفود الرسمية. كما عمل في هيئة السوق المالية، وشارك في تطوير الأنظمة واللوائح، وتقديم الدراسات والاستشارات القانونيـة فـي مجالات حوكمـة الشركـات، والأسـواق الماليـة، ومكافحـة غسـل الأمـوال، إلى جانـب تمثيـل الجهـات الحكوميـة أمـام هيئـة الخـبراء، والمشاركـة في المفاوضـات الدوليـة، بما أكسبـه خبـرة متقـدمة في صناعة السياسات العامة وبناء الأطر التنظيمية

ويتولـى حاليًا بصفتـه شريكًا إداريًا الإشراف على أعمال شركة إسناد ومشاريعها، حيث قـاد عـددًا مـن المشاريـع الوطنية النوعية، من أبرزها مشروع نظام الأمـن الغذائـي، وتنظيـم المركـز الوطني لسلامة النقل، ودراسة الوضع الراهن لمشروع نظام مشاركة البيانات، ومشـروع نظام تحقيـق الإيرادات. كما أشـرف على مشاريع الحوكمة، وإدارة عمليات الفحـص النافي للجهالة، وحوكمـة الشركـات، وإدارة أعمال الجمعيات العامة، والتحقيقـات الداخليـة، وقيادة مشاريع إعداد الأنظمة والسياسات واللوائح التنفيذية، بما يعزز الامتثال ويرفع كفاءة الحوكمة ويدعم اتخاذ القرار

خبراته

- التشريعات والسياسات العامة
- الحوكمة والامتثال
- الأسواق المالية وحوكمة الشركات
- الفحص النافي للجهالة
- الأنظمة التجارية وقانون الشركات
- إدارة المشاريع القانونية والتنظيمية
- التفاوض والتمثيل الدولي
- الاستشارات القانونية والإدارية

فريق العمل القائم على المنتج



مرتجى السبع
مدير إدارة الإستشارات والعقود

محامٍ مرخص ومستشار قانوني يشغل منصب مدير إدارة الاستشارات والعقود في شركة إسناد، ويتمتع بخبرة في إدارة المشاريع القانونية والتشريعية، وتقديم الاستشارات القانونية للجهات العامة والخاصة، وصياغة العقود، وتطوير مشاريع الحوكمة، وتأسيس الشركات، واستخراج التراخيص الاستثمارية، وحماية العلامات التجارية. ويحمل درجة البكالوريوس في الحقوق بمرتبة الشرف الأولى، إلى جانب زمالة المستشار الشرعي في الفقه المالي وتسوية المنازعات، وشهادة محوكم شركات دولي معتمد

قاد وشارك في تنفيذ مشاريع قانونية وتنظيمية وحوكمية لعدد من الجهات الحكومية والخاصة، شملت إعداد الأنظمة واللوائح، والتحول المؤسسي، وحوكمة الإدارات القانونية، كما تولى إدارة وتنفيذ مشاريع استشارية لجهات وطنية بارزة، من بينها مجلس الضمان الصحي، والهيئة العامة للأمن الغذائي، والهيئة العليا للأمن الصناعي، والمركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية (وقاء). وأسهم في إعداد عدد من المشاريع التنظيمية، من أبرزها مشروع تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل، ومشروع نظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة، والمشاركة في تعديل لائحته التنفيذية، وصياغة اللوائح التنظيمية للأنشطة الأمنية الخاضعة لاختصاص الهيئة العليا للأمن الصناعي

خبراته

- إدارة المشاريع القانونية والتشريعية
- تقديم الاستشارات القانونية للقطاعين العام والخاص
- صياغة العقود والاتفاقيات
- الحوكمة والتحول المؤسسي
- إعداد الأنظمة واللوائح التنفيذية
- تأسيس الشركات والتراخيص الاستثمارية
- حماية العلامات التجارية
- حوكمة الإدارات القانونية

فريق العمل القائم على المنتج



عائشة الباروت
مدير إدارة المشاريع

مستشارة قانونية ومديرة مشاريع حاصلة على درجة البكالوريوس في الحقوق بمرتبة الشرف من جامعة الملك فيصل، وتتمتع بخبرة مهنية في الحوكمة المؤسسية، والتشريعات، والامتثال، والاستشارات القانونية، وإدارة المشاريع القانونية والتنظيمية. تجمع بين الخلفية القانونية والمهارات الإدارية، بما يمكنها من قيادة المشاريع، وبناء الأطر التنظيمية، وتطوير السياسات والإجراءات وفق أفضل الممارسات

تولت إدارة وتنفيذ عدد من مشاريع الحوكمة والتطوير المؤسسي والتشريعات، وأسهمت في إعداد الهياكل التنظيمية، ومصفوفات الصلاحيات، والسياسات والإجراءات، ومؤشرات الأداء، والخطط التطويرية لعدد من الجهات الحكومية والخاصة، من أبرزها أمانة منطقة الرياض، والهيئة العليا للأمن الصناعي، ومعهد التنمية والخدمات الاستشارية، ومعهد البحوث والدراسات بجامعة حائل، وشركة سدو لحلول الأعمال، وشركة سوارم لتقنية المعلومات. كما شاركت في إعداد عدد من المشاريع التشريعية، من أبرزها مشروع تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل، ومشروع تنظيم الهيئة العليا للأمن الصناعي، إضافة إلى إدارة مشاريع التحول والتسكين لعدد من الجهات، من بينها مركز «وقاء»، والهيئة العليا للأمن الصناعي، والمعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي

وتمتلك خبرة تتجاوز ثلاث سنوات في إدارة وتطوير المشاريع القانونية والتجارية، حيث قادت ونفذت مشاريع لعدد من الشركات ومكاتب المحاماة، وأسهمت في تطوير منهجيات العمل وخطط المشاريع، كما شاركت في مؤتمرات ومبادرات قانونية، وحصدت عددًا من الجوائز المحلية والدولية في منافسات التحكيم التجاري.

خبراتها

- إدارة المشاريع القانونية والتنظيمية
- الحوكمة المؤسسية والامتثال
- إعداد التشريعات والتنظيمات
- إعداد الهياكل التنظيمية والسياسات والإجراءات
- إعداد مصفوفات الصلاحيات ومؤشرات الأداء
- إدارة مشاريع التحول والتسكين
- الاستشارات القانونية
- التخطيط الإستراتيجي وتطوير منهجيات العمل

فريق العمل القائم على المنتج



فضة العقيلي
أخصائي قانوني

مستشارة قانونية حاصلة على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الملك فيصل بمرتبة الشرف الثانية، وتتمتع بخبرة في تقديم الاستشارات القانونية، وإعداد اللوائح والمذكرات، ودراسة الأنظمة والسوابق القضائية وتحليلها، إلى جانب البحث القانوني وتسوية المنازعات. وتمتلك خبرة في دعم الجهات الحكومية والخاصة من خلال إعداد الحلول القانونية التي تتوافق مع الأطر النظامية والتنظيمية
اكتسبت خبرتها المهنية من خلال العمل في مجالات المحاماة والصلح، والمشاركة في تنفيذ عدد من المشاريع القانونية والتنظيمية ضمن فريق شركة إسناد، شملت تقديم الخدمات القانونية لمجلس الضمان الصحي، والهيئة العليا للأمن الصناعي، ومعهد التنمية والخدمات الاستشارية بجامعة الأميرة نورة، إضافة إلى المشاركة في إعداد مشروع نظام الأمن الغذائي. كما حققت إنجازات مهنية وأكاديمية متميزة، من أبرزها قيادة فريق جامعة الملك فيصل إلى نهائي منافسة التحكيم التجاري في نسختها الأولى، وتصنيفها ضمن أفضل عشرة مترافعين عن المدعى عليه، إلى جانب تحقيق نسبة صلح تجاوزت (37%) من إجمالي الطلبات التي باشرتها خلال عملها في مركز المصالحة

خبراتها

- تقديم الاستشارات القانونية
- إعداد اللوائح والمذكرات القانونية
- دراسة الأنظمة واللوائح وتحليل السوابق القضائية
- البحث القانوني وإعداد الدراسات
- أعمال الصلح وتسوية المنازعات
- إعداد الأنظمة والمشروعات التنظيمية
- تنفيذ المشاريع القانونية للجهات الحكومية والخاصة
- إعداد وصياغة الملفات القانونية

تواصـل مع إسـنـاد

وارتقِ بمنظومة التشريعات وقياس الأثر التنظيمي في جهتك

Info@esnad.sa
+966 53 220 0100
Law_Esnad
Esnadlaw
www.esnad.sa